

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الإستراتيجية الحديثة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كضمانة لتحقيق عدالة جنائية دولية-ليبيا ودارفور نموذجا-

The modern strategy of the Office of the Prosecutor of the International Criminal
Court as a guarantee of international criminal justice

-Libya and Darfur as an example

زينب جودي¹ zineb djoudi، غانية خروفا² ghania khroufa

¹ طالبة دكتوراه، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، كلية الحقوق، قسم القانون العام . مخبر دراسات وأبحاث حول
المجازر الاستعمارية

doctoral student, University of Constantine 1, Faculty of Law, Department of public Law ,
Laboratory for studies and research on colonial massacres
z.djoudi@univ-setif2.dz

² أستاذة محاضرة أ. جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 ، كلية الحقوق، قسم القانون العام. مخبر الدراسات والبحوث
حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط

Professor Lecturer, University of Constantine, Department A, Faculty of Law, Department of
Public Law, Laboratory for Studies and Research on Morocco and the Mediterranean
ghania.khroufa@umc.edu.dz

الإيميل: z.djoudi@univ-setif2.dz

المؤلف المراسل : زينب جودي zineb djoudi

تاريخ القبول: 2024/06/19

تاريخ الاستلام: 2024/05/11

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة إبراز دور المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في تحقيق عدالة جنائية دولية ، من خلال تبنيه لإستراتيجية مستحدثة في التحقيق قائمة على مجموعة من الركائز تستهدف توحيد مسار العمل، وتحقيق أهداف رامية الى تعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية في الحد من الإفلات من العقاب ،وفق ما تظهره الممارسة الميدانية في كل من ليبيا ودارفور.

الكلمات المفتاحية: المدعي العام، عدالة جنائية دولية ، إستراتيجية مستحدثة ، الحدّ من الإفلات من العقاب.

Abstract:

This research paper aims to attempt to highlight the role of the Prosecutor of the International Criminal Court in achieving international criminal justice, through his adoption of a new investigation strategy based on a set of pillars aimed at unifying the course of action, and achieving goals aimed at strengthening the role of the International Criminal Court in reducing impunity. Punishment, as shown by field practice in Libya and Darfur.

Keywords: Public prosecutor, International Criminal justice, New Strategy ,Reducing Impunity.

مقدمة:

¹ أنشأت بموجب معاهدة تهتم بمحاكمة مرتكبي الجرائم الأشد خطورة² والتي تتمثل في جريمة الإبادة الجماعية ، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، وجرائم العدوان ، وهذا بعد أن قطعت المطالبة بتطبيق العدالة الجنائية شوطا كبيرا ، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى والمساعي نحو تحقيق هذا المقصد متواصلة ، خاصة مع تظلم المجتمع الدولي لمدى بشاعة وخطورة تلك الجرائم وضرورة مكافحتها والتصدي لمرتكبيها حفاظا على الكرامة الإنسانية وحماية لحقوق الإنسان.

وبهذا عزز القضاء الوطني بآلية دولية مستقلة مكملّة له، ينعقد اختصاصها في حال انعدام قدرته أو رغبته في محاكمة مجرمي الجرائم السابقة الذكر، تهدف الى تحقيق العدالة الجنائية في كل أنحاء العالم والحد من الإفلات من العقاب، من خلال الاعتماد على مبدأ التكامل ومبدأ الشرعية ، مبدأ عدم رجعية النظام الأساسي وعدم سقوط الجريمة بالتقادم ، بالإضافة الى مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية وعدم الإعتداد بالصفة الرسمية³، وبإعمال أربعة أجهزة⁴ رئيسية تتمثل في هيئة الرئاسة ،القضاة(شعبة تمهيدية، ابتدائية، استئنافية) ، قلم المحكمة و مكتب المدعي العام.

وعلى هذا الأساس فان مكتب المدعي العام ذو طبيعة خاصة كونه قادرا على اختراق النظام القضائي الوطني لأي بلد ، خاصة بالنظر الى الامتيازات التي يتمتع بها سواء من جهة المهام التي منحه إياها النظام الأساسي للمحكمة أو من جهة الاستقلالية التي يتمتع بها، فهو لا يدخل في منافسة مع الدول في ممارسة الولاية القضائية الوطنية وإنما يعمل في إطار ما تقتضيه آلية التكامل التي تشجع الدول على تأدية مسؤوليتها بشنها التحقيق في الجرائم ومتابعة مرتكبيها.

هذا ما يبرز أهمية دراسة مكتب المدعي العام ، خاصة في ظل الأحداث الفظيعة التي يشهدها العالم في العديد من المناطق ، لاسيما ما يحدث الآن في غزة من جرائم أقل ما يقال عنها أنها وحشية همجية بربرية لا إنسانية هذا من جهة ، من جهة أخرى لا ننسى الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في مجال التحقيق والمتابعات

تأسست المحكمة الجنائية الدولية سنة 2002 باعتبارها

أول هيئة قضائية دائمة

وتحليل الأدلة واستخدامات أدوات الذكاء الاصطناعي في تعزيز جانب المساءلة القانونية وتحقيق العدالة ، لذلك سنحاول إبراز الإستراتيجية الحديثة المعتمدة من طرف مكتب الادعاء من أجل ضمان عدالة جنائية مستدامة.

تهدف هذه الورقة البحثية الى:

- تسليط الضوء على الإستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
- إبراز الأسس التي تقوم عليها إستراتيجية التحقيق الجديدة
- توضيح الأهداف الإستراتيجية التي يهدف مكتب الادعاء تحقيقها.
- تبين مدى تجسيد التطبيق العملي للإستراتيجية على ارض الواقع من خلال عرض حالي ليبيا ودارفور.

هذا ما يقودنا الى طرح الإشكالية التالية: في إطار استحداث إستراتيجية عمل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ، إلى أي مدى تساهم في تعزيز العدالة الجنائية الدولية؟

والتي سيتم الإجابة عنا من خلال إتباع المنهج التحليلي والوصفي ، عن طريق تقسيم خطة الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: مقومات الإستراتيجية الحديثة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

المحور الثاني: مسار التحقيق وفق الإستراتيجية الجديدة من خلال الممارسة الميدانية لمكتب المدعي العام

المحور الأول: مقومات الإستراتيجية الحديثة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

يعتبر مكتب المدعي العام جهازا مستقلا ومنفصلا عن المحكمة الجنائية الدولية، مهمته استقبال ما يحال إليه ، والتحقيق ومباشرة الدعاوى ، يعمل تحت رئاسة المدعي العام الذي يملك سلطة كاملة لإدارته والإشراف عليه، وهذا بمساعدة وكلاء يتمتعون بكفاءة عالية من مختلف الجنسيات ، يتقنون أحد لغات عمل المحكمة الجنائية الدولية، ينتخب عن طريق الاقتراع السري

كبير للمعطيات الرقمية المتكونة من ملفات تحتوي على صور ، فيديوهات، وملفات صوتية، وفي هذا الصدد يستفيد المكتب من العديد من المساهمات المالية الطوعية التي تقدمها الدول الأطراف والمفوضية الأوروبية من أجل تعزيز قدراتها التكنولوجية.⁶

2-تقريب العدالة من المجتمع

يعمل المكتب على ترسيخ عمله في البيئة المحلية، ممّا يساعده على كسب ثقة السلطات الوطنية وتحسين قدرتها على زيادة سبل التعاون، وعليه تعمل المحكمة الجنائية الدولية عن طريق مكتب المدعي العام بتكثيف تواجدها داخل الدول المتضررة لتعزيز التحقيق وتعميق الحوار بينها وبين كل الفواعل من أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية.⁷

3-استخدام آليات التعاون

يعمل المكتب على إنشاء شراكات عن طريق تبادل المعلومات وتكثيف المناقشات ، وهذا ما قد يساعد على توزيع القضايا بين مختلف الولايات القضائية، حيث أنّ العالم يشهد وجود اتجاه جديد يقتضي إدخال عناصر أجنبية في النزاعات الوطنية كالمقاتلين والدعم المالي، والذي بدوره أدّى الى خلق روابط عميقة بين الوقائع المجرّمة ، التحقيقات والمتابعات التي تتم سواء أمام الجهات القضائية الوطنية، أو المحاكم الدولية أو في دول أخرى.⁸

وفي هذا الإطار تم إنشاء آليات تحقيق مستقلة⁹ كما حدث في ميانمار لجمع الأدلة والحفاظ عليها ، ودعم التحقيقات على المستويين الدولي والوطني.

4- اتخاذ تدابير وطنية مساعدة :

سعى من المكتب لتوطيد سبل المساعدة بين المكتب والسلطات الوطنية ، تم اتخاذ العديد من التدابير في هذا الشأن، حيث تم تقديم خدمة إعارة الموظفين لمكتب المدعي العام من أجل تقديم خدماتهم في جميع الحالات، حيث أرسل المكتب في مارس 2022 مراسلة شفوية لجميع الدول الأطراف ، يطلب فيها إمداده بالموظفين من أجل سدّ الفجوة الموجودة في نقص الموارد المتاحة ، وهذا بعد أن حدّد الشروط والمهارات المطلوبة ، إذ سييسّر هذا الأمر عملية التواصل و أيضا تحقيق أهداف نظام روما.

بالأغلبية المطلقة لأعضاء جمعية الدول الأطراف، لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد.⁵

في إطار الإصلاحات التي تقوم المحكمة الجنائية الدولية ، اتجه مكتب الادعاء الى تبني إستراتيجية جديدة قائمة على أسس حديثة تتماشى والتطور التكنولوجي الحالي وأيضاً والمستجدات التي يعرفها العالم ، فكثرة النزاعات وخطورة الانتهاكات التي تمس حقوق الانسان ، استوجبت معها انتهاج مقاربة جديدة قائمة على التكنولوجيا والتعاون .

وعليه سنتطرق بداية الى هذه مفهوم الإستراتيجية من حيث الأسس والأهداف وكيفية التخطيط .

أولاً: الركائز الأساسية لبناء إستراتيجية التحقيق

الجديدة

يحتاج بناء الاستراتيجيات الى خطط وصياغة أهداف من اجل التنفيذ المحكم لها، فيه تهدف عموماً على توحيد المسار وتوجيه الرؤية لتحسين الأداء وتحقيق الفعالية، اعتمد مكتب الادعاء العام على استراتيجية تحقيق جديدة قائمة على أسس محددة تتماشى والتطورات الحالية .

1-الاعتماد على التكنولوجيا

تقوم فكرة التعاون والتكامل على مجموعة من الأدوات التي يتّبعها المكتب والتي أولها التكنولوجيا، فحتى يصبح المكتب أحد دعائم التعاون في مجال العدالة الجنائية ، لا بد أن يكون قادراً على تقديم قيمة إضافية للمحققين والمدّعين العامين على المستوى الوطني، عن طريق تقوية بنيتها التكنولوجية من ناحية قوة تلقي ومعالجة واستيعاب كميات كبيرة من المعلومات ، بالإضافة الى تحليلها وتصنيفها بشكل فعال، وبهذا يستطيع المكتب تبادل الأدلة وعناصر التحليل لدعم الإجراءات الوطنية ، مع مراعاة أهم المعايير التي تتطلبها السرية.

فالاعتماد على سرعة التكنولوجيا يسهل جمع المعلومات وجمع أدلة الشهود والضحايا، بالإضافة الى تحليل البيانات الرقمية، والسماح للمحققين بالوصول الى استنتاجات موضوعية في القضايا المعروضة، حيث أقام المكتب العديد من الشراكات في هذا المجال مع ميكروسوفت والعديد من الفواعل في المجال التكنولوجي، من أجل تطوير حلول تسمح بتحليل حجم

ومن بين أمثلة المساعدة تدريب أعضاء الهيئة القضائية الخاصة بالسلام في كولومبيا حول السياسة العامة لمكتب المدعي المتعلقة بمسائل الاضطهاد المرتبط بالجنس، أيضا تقديم المساعدة لغينيا فيما يخص إجراءات التحقيق حول محاكمات بدأت في 2009، كما يقدم المكتب المساعدة لأوكرانيا عن طريق فرق الطب الشرعي الخاصة به.¹⁰

وعملا بمبدأ المساعدة الذي تبنته المحكمة الجنائية الدولية، فقد وضعت مجموعة من الأدوات القانونية¹¹ ليستفيد منها المشاركون الوطنيون كقاعدة بيانات، ومصنوفة الدعوى، ومحركات بحث صممتها محامون مختصون متوفرة بعدة لغات انجليزية، عربية، فرنسية.

ثانيا : الأهداف الإستراتيجية لمكتب المدعي العام

وضع المكتب مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال انتهاجه للسياسة القائمة على إستراتيجية تحقيق جديدة تتمثل أهمها في مايلي:

1-تحقيق نتائج ايجابية في قاعة المحكمة

حتى تستطيع المحكمة تحقيق نجاحا عمليا في وسط المجتمعات المتضررة، لا بد لها من التوصل إلى نتائج ايجابية في قاعات المحكمة، لذلك يتطلب من مكتب المدعي تحديد الأولويات وتوسيع القدرات، بالإضافة إلى تحسين إدارة التحقيقات والملاحقات القضائية، مع ضرورة تسريع العمل وتعزيز جودته، وهذا من خلال تضيق نطاق عمله بحصر عدد الحالات وتحديد أولويات كل حالة بشكل موضوعي وفق نسبة الضرر، الخطر، آفاق النجاح، مما يساعد على تخصيص الموارد فقط على الحالات اللازمة، وزيادة طلبات وأوامر الاعتقال ومعدلات الإدانة.¹²

كما يحتاج المكتب إلى توسيع قدراته التقنية حتى يستطيع الاستفادة بشكل فعال من المعلومات والموارد المتاحة من مختلف الوسائط الرقمية ومعالجة الأدلة الالكترونية المختلفة المتوفرة لديه.

2-تعزيز جهود السلطات الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب

في هذا الصدد يعمل المكتب على أن يصبح شريكا تنفيذيا للسلطات الوطنية في الملاحقات القضائية الخاصة بالجرائم الدولية، لذلك فهو يعمل بجهد مع

الشركاء الآخرين لتعزيز جانب المساءلة، عن طريق المساهمة في الشؤون المحلية وتبادل المعرفة، وتحديد معايير الإعارة الوظيفية¹³، وهذا ما يتطلب منه رسم خريطة للإجراءات المتخذة على المستوى المحلي بشأن الجرائم الدولية

حيث يسعى المكتب إلى إنشاء منصة أو منتدى مع السلطات الوطنية لتطوير تبادل المعلومات والخبرات، مما يساعد هيئات التحقيق والادعاء من توسيع قدراتها وتعزيز الدعم الذي تقدمه بصفة استباقية للبلدان والكيانات الأخرى عن طريق المعلومات والأدلة وسرعة الاستجابة إلى طلبات الحصول على المعلومات وفق ما حددته المادة 93 من نظام روما¹⁴، هذا وقد تبنى المكتب سياسة التعاون الثنائي بالإضافة إلى تشكيل فرق تحقيق مشتركة مثلما حدث في أوكرانيا وليبيا¹⁵.

3- استخدام التكنولوجيا لغرض المساءلة

يعمل المكتب على إحداث تغييرات جذرية في البنية التحتية من خلال استخدام أدوات تكنولوجية تعتمد بالأساس على المواد الرقمية والفيديوهات والصوت والصورة، والعمل على إنشاء شركات مع شركاء رئيسيين قادرين على توفير مجموعة كبيرة من البيانات بما فهم شركات التواصل الاجتماعي، والمنظمات غير الحكومية و مختلف المؤسسات الأكاديمية، مما يساعد المكتب على الاحتفاظ بأكبر مجموعة من الأدلة الرقمية على مستوى العالم. حيث أطلق المكتب المشروع Relativity One هي منصة رقمية تهدف لمساعدة موظفي المكتب في إجراء تحقيقات فعالة، من خلال فحص وتحليل عناصر الأدلة من أي مكان بطريقة آمنة. وقد بدأ المكتب العمل بهذه المنصة في أوائل 2023، وهذا ما يعتبر بالفعل قفزة نوعية في مجال إدماج التكنولوجيات الحديثة في عمل مكتب الادعاء¹⁶.

4-تعزيز إطار سياسة المكتب

من خلال تعزيز دوره كمصدر عالمي رائد في مجال العدالة الجنائية عن طريق الخبرة التي يملكها، معتمدا في ذلك على خبرة الموظفين، والدعم لمقدم من مستشاري المدعي العام، حيث يركز الإطار السياسي للمكتب على الجوانب الموضوعية لعمل المكتب، وعلى هذا الأساس عمل المكتب على وضع وتنفيذ سياسات منقحة بشأن

المحور الثاني : مسار التحقيق وفق الإستراتيجية الجديدة**من خلال الممارسة الميدانية لمكتب المدعي العام**

بالرجوع الى نص المادة 13²⁰ نجد أنها منحت لمجلس الأمن سلطة إحالة قضايا الى المحكمة الجنائية الدولية متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بجريمة أو جرائم تدخل ضمن اختصاصها ،وعلى هذا الأساس أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1970²¹ في 26 فيفري بإحالة الوضع في ليبيا الى المحكمة الجنائية الدولية، ثم أصدر قراره رقم 1593²² في مارس 2005 ب الخاص بإحالة الوضع في دارفور الى المحكمة ، وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق الى الممارسة الميدانية لإستراتيجية مكتب المدعي العام من خلال دراسة إجراءات التحقيق في كل من الحالتين السابقتين .

أولا: تطبيق الإستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام**على الوضع في ليبيا**

عمل مكتب المدعي العام على تنفيذ خطة العمل والإستراتيجية الجديدة التي اعتبرها استجابة لآمال الناجين في ليبيا ، حيث يؤكد على إحرازه تقدما نحو تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا، إذ تتمثل الخطوات المحققة في تسريع الأنشطة التحقيقية وإرسال أكثر من 15 بعثة في ثلاث مناطق، وجمع أكثر من 4000 عنصر من الأدلة تشمل أدلة فيديو، مواد صوتية ، معلومات الطب العدلي وصور الأقمار الصناعية ،إجراء مقابلات وفحوصات مبدئية²³.

وقد اعتبر المدعي العام أن تواجد المكتب في الإقليم الليبي، ساعد كثيرا في عملية تكثيف الاتصالات التي تجمع بين المجني عليهم وجمعياتهم وممثلهم، والوصول الى أدلة جديدة وشهود محتملين ، وهذا ما يعد ضروري لفعالية التحقيق باعتبار أنّ المشاركة تساهم كثيرا في إثراء التحقيق²⁴.

وفي إطار أنشطة التحقيق وفق الإستراتيجية الجديدة فقد نظم المكتب دورة تدريبية مع منظمات المجتمع الليبي وهذا في إطار الهدف الاستراتيجي المتعلق بالشراكة والتعاون، كما تم استخدام أحدث التكنولوجيات في التحقيق كنقل مقتنيات الأدلة الى الحوسبة السحابية ، ممّا يسمح للفرق العاملة في مكتب ليبيا من الاستفادة من

التحقيق والجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال بدعم من المستشارين الخاصين المعنيين مع مساعدة وحدة النوع الاجتماعي والأطفال ، أيضا سعى المكتب الى تطوير وتنفيذ سياسة جديدة خاصة بوحدة الصدمات التي تعنى بالفئات الضعيفة ككبار السن والمعوقين والناجين من التعذيب وغيرها، بالإضافة الى تطوير سياسته المتعلقة بالجرائم الالكترونية والجرائم البيئية.¹⁷

حيث يعمل المكتب على ضمان إجراء تحقيقات وملاحظات فعّالة في الجرائم الجنسية والمبينة على النوع الاجتماعي والجرائم ضد الأطفال ،من خلال إعطاء الأولوية للاحتياجات الفردية ،وتوفير الدعم والحماية النفسية، توفير تدريب الكفاءات المتعاملة مع هذه الفئة ، ومراعاة خصوصيتها أثناء التحقيق.

ثالثا : إدارة مسار الإستراتيجية وفق تخطيط محكم

نظرا لأهمية التخطيط في إدارة مسار الإستراتيجية المتبناة من قبل مكتب المدعي العام ، باعتباره يساعد على استخدام الموارد المتاحة بشكل يسهل بلوغ الأهداف ، يمكن من عملية متابعة تنفيذ المهام بصفة مستمرة ، بالإضافة الى تعزيز التواصل مع فرق العمل ، كما انه يساهم في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات¹⁸.

لذلك يعد التخطيط القوي أمرا أساسيا لتحقيق الأهداف السابقة لذلك قام المكتب بتعزيز وظيفة التخطيط من خلال مايلي:

-إنشاء فرق تخطيط موحدة لتحسين التخطيط الطويل والمتوسط والقصر الأجل.

-التركيز على برامج الإعارة للعمل مع الأقسام الأخرى كقلم المكتبة.

-وضع جدول زمني للأهداف المراد تحقيقها.

تحسين المشاريع واستخدام التكنولوجيا لتقييم التقدم وتعديل التخطيط عند الحاجة.

نظرا لأهمية إدارة المخاطر في عملية تحقيق الأهداف، يشارك المكتب في عملية تقييم المخاطر والتخفيف من أثارها بشكل مستمر على مستوى المحكمة الجنائية الدولية ، وهذا بالتعاون مع قلم المحكمة ، عن طريق إعداد تقارير ترفع لإدارة المخاطر.¹⁹

أدوات الذكاء الاصطناعي ، أين تم إنشاء منصة رقمية خاصة بالشهود لنقل المعلومات بصفة آمنة تدعى OTP LINK²⁵.

ولقد كثف المكتب عمله بشأن التحقيقات في الجرائم الجنسية والجسدية والجرائم ضد الأطفال، والعبودية والتعذيب والاحتجاز التعسفي والاعتقالات وهذا بالتعاون مع الفريق المشترك الذي أنشأ مع السلطات الوطنية يعتبر الوضع الأمني الليبي أهم تحدي يواجهه المكتب بشأن إجراءات التحقيق ومدى تنفيذ المخططات الإستراتيجية المتعلقة بالملاحقات والمتابعات، حيث يتطلب التعاون بين المكتب والسلطات توفر مجموعة من المؤشرات التي في مقدمتها وجود خطوط اتصال دائمة ومفتوحة بين الطرفين ، و تسهيلات حول منح تأشيرات الدخول دعما لعمله داخل الإقليم الليبي.

القدرات المحدودة للمكتب تعيق من إمكانية وفائه بالتزاماته مستقبلا ، مما يستوجب حصوله على موارد إضافية تمكنه من إتمام ولايته التي نص عليها القرار 1970 (2011)²⁶.

ثانيا: تطبيق الإستراتيجية الجديدة للمكتب على الوضع في دارفور

انطلاقا من القرار رقم 1593 (2005) لمجلس الأمن، قام مكتب المدعي العام بممارسة ولايته بإجراء التحقيقات حول الجرائم المرتكبة في دارفور ، حيث يبذل جهودا كبيرة في إجراء التحقيقات وفق الإستراتيجية الجديدة التي تبناها ، حيث يعمل على تكثيف التواصل من خلال شراكته مع السلطات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية وممثلي المجتمع المدني والمجني عليهم²⁷، بهدف ضمان انجاز ولايته في وقت يتناسب و الضرر الذي لحق بالأفراد ، حيث يولي اهتمام كبيرا للتحقيق في جرائم العنف الجنسي والجنساني²⁸.

وعليه من أجل تنفيذ الإستراتيجية الجديدة ركز المكتب على تأمين الحصول على أدلة كافية، وأنشأ فريقا من المحققين والمحامين وأوفد بعثات الى المناطق خارج السودان لتسريع التحقيق ، مما سمح بتوفير عدد من الإفادات ومجموعة من الأدلة مختلفة في شكل مستندات ، ملفات صوتية ، فيديوهات كما قام المكتب باستحداث استبيانات الفرز واستخدامها لتحديد الشهود وترتيبهم

وفق الأولوية، حيث تقوم فرق التحقيق بوضع جداول زمنية خاصة بالأحداث وبتحديد مستويات الضرر الذي تعرضت له المجتمعات.

وتجدر الإشارة هنا الى أن أوامر القبض ضد كل من السيد البشير والحسين والسيد هارون سارية ، وقد تقدم المكتب بطلب للحكومة السودانية بتقديم معلومات عن مكان تواجدهم للمحكمة الجنائية الدولية، التي لا زالت تنتظر الاستجابة للطلب، كما يواصل المكتب مساعيه في محاولة إلقاء القبض على السيد عبد الله باندا أبكر نورين، بالتعاون مع قلم المحكمة²⁹.

سعى من مكتب الادعاء في تنفيذ إستراتيجية التحقيق على نحو مستدام قام بإرسال بعثات توعية متكررة الى مخيمات اللاجئين ستستمر طيلة سنة 2024 ، باعتبار أن التواصل مع المجتمعات المحلية أساسي لتحقيق العدالة.

يتعرض المكتب للعديد من التحديات أين تأتي الحالة الأمنية التي يعيشها السودان في المرتبة الأولى، مما يشكل عائقا في منح التأشيرات وتقديم التسهيلات للدخول ، بالإضافة إلا أن ظهور نزاعات في العديد من مناطق العالم سيبعد العالم عن الوضع في دارفور ، مما يجعل الحالة منسية وقد تساهم في تفاقم الوضع³⁰.

خاتمة:

في ختام بحثنا يتّضح أن مكتب المدعي العام يستند في تنفيذ ولايته الممنوحة له من قبل مجلس الأمن في كل من ليبيا ودارفور، على تنفيذ إستراتيجيته الجديدة في التحقيق ، والتي تدخل ضمن مساعي المحكمة الجنائية الدولية في تحسين وتعزيز أدائها على جميع المستويات، مما يسمح لها بشكل كبير تحقيق أهم أهدافها المتمثل في الحد من الإفلات من العقاب ، وعليه توصلنا الى النتائج التالية:

- مكتب المدعي العام تبنى إستراتيجية تحقيق جديدة قائمة على أهداف ومبادئ محددة، تتمثل أهمها في تعزيز عملية الرقمنة ومعالجة الأدلة واستخدام الذكاء الاصطناعي، إقامة شراكات مع جميع الفواعل من ممثلي المجتمع المدني ومختلف المنظمات من أجل التمكن من توثيق الجرائم وانتهاكات حقوق الانسان ،بالإضافة الى التعاون مع السلطات الوطنية والعمل على أسلوب الإعارة والتوظيف لزيادة القدرة القانونية للمكتب ، والتركيز على تعميق الحوار محليا وتقريب المكتب من الشركاء المحليين لتسهيل عملية جمع الأدلة.

الإستراتيجية للمكتب ، كما أنّ تعرض المكتب الى العديد من الضغوط المتواصلة على الموارد تعرقل من مساره في التحقيق .

بالإضافة الى صعوبة الحصول على تأشيرات الدخول الى السودان، خاصة بعد للتطورات الأخيرة الحاصلة ، والتباطؤ في الرد على طلبات المساعدة من قبل السلطات الوطنية .

تأسيسا على ماسبق يمكن تقديم بعض التوصيات التي تتمثل في :

- لابد من توسيع الشراكات مع العديد من الدول لتأمين الحصول على المعلومات والأدلة .
- ضرورة تكثيف عملية التواصل مع المجتمعات المحلية والمتضررة لتوثيق الجرائم المرتكبة .
- العمل على تعزيز تعاون جميع الدول مع المكتب ممّا يسمح بالوصول الى الأدلة والشهود بسرعة .

قائمة المراجع:

• الكتب:

- أبو عيطة، المحاكمات الجنائية الدولية لرؤساء الدول والحكومات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، القاهرة، 2014.
- سوسن تمرخان بكة، الجرائم ضد الانسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.
- محمد رضوان، المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني والعدالة الدولية، دون طبعة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010.
- محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2004.
- محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية ، نشأتها ونظامها الأساسي، مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق الدولية والمحاكم الجنائية الدولية السابقة، الطبعة الثالثة، مطابع روز اليوسف الجديدة، 2002.
- نصر الدين بوسماحة، المحكمة الجنائية الدولية، شرح اتفاقية روما مادة بمادة، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2008،

• الوثائق القانونية

النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

• التقارير

- وقد أثبتت الممارسة الميدانية لعمل المكتب على الجهود التي يبذلها هذا الأخير في تحقيق مساعيه في تعزيز العدالة الجنائية الدولية في كل من ليبيا ودارفور ، حيث استطاع تحقيق بعض التقدم في هذا المجال خاصة في جانب الدعم والمشاركة للناجين والشهود وأسرهم ومنظمات المجتمع المدني.

- كما قام المكتب بتحليل الأدلة الناتجة عن ارتكاب جرائم الخطف، العنف الجنسي ، النهب، استخدام الألغام وتدمير الممتلكات ،بالإضافة الى تقديمه الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي للمجني عليهم ، بالتعاون مع السلطات الوطنية

- وفي إطار تسهيل وتحديث طريقة عمله يستخدم المكتب أساليب حديثة تعتمد على الرقمنة وأدوات الذكاء الاصطناعي ، حيث استحدث منصة OTPLink لتقديم الأدلة والبلاغات ، والتي مكّنته من تلقي بلاغات متعدّدة من المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية .

- استطاع المكتب جمع أكثر من 4000 عنصر من الأدلة في ليبيا، وارسال أكثر من 15 بعثة في العديد من المناطق، وقد نجح في عملية نقل الأدلة والاحتفاظ بها بإتباع نظام الحوسبة السحابية ، بالاعتماد على النسخ التلقائي وترجمة المواد المرئية والصوتية .

- تمكّن المكتب من إرسال بعثات الى مخيمات اللاجئين السودانيين في تشاد لتقديم الدعم لهم، حيث تواصل هذه البعثات عملها طيلة السنة الجارية 2024، كما شكّل فرق خاصة بالتحقيق تعمل على التحليل وجدولة الأحداث زمنيا وتقييمها من حيث مستويات الأذى.

يواصل المكتب بالرغم من صعوبات اللقاء داخل السودان بسبب الظروف الأمنية تواصله مع منظمات المجتمع المدني عن طريق اللقاءات الافتراضية وحتى الحضورية خارج السودان، تأكيدا لمساعيه في توثيق الجرائم المرتكبة في السودان، وأيضا لتعزيز فهم دور المحكمة الجنائية الدولية وولايتها ، فمن خلال الحملة التي أطلقها المكتب على الانترنت في يوليو 2023 استطاع جمع العديد من المعلومات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في دارفور.

تبقى هناك مجموعة من التحديات المستمرة الناجمة عن المشهد السياسي والوضع الأمني في كل من ليبيا والسودان التي تحول دون تحقيق جميع الأهداف

-Politique Générale relative a la complémentarité et a la coopération,Cour Pénale Intenationale,Bureau de¹ Procureur , Avril 2024, voir le site www.icc-cpi.int/fr,vu le 24 /4/2024/,15 :00h

- Rapport Annuel du bureau du procureur 2023 ,Cour pénale Internationale,2023,p 37 ,voir le site www.icc-cpi.int/fr,vu le 16/1/2024, 16:30h

-الأمم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية: تقدم ملحوظ في التحقيقات بشأن الحالة في ليبيا، 8 نوفمبر 2023، متوفر على الموقع: <https://www.ungeneva.org/ar/news-media/news/2023/11/87259/almhkmt-aljnayyt-aldwlyt-tqdm-mlhwz-fy> vu le: 24 /4/2024/,15 :45h

- بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الحالة في ليبيا عملا بالقرار 1970(2011)، 9 نوفمبر 2023 <https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-un-security-council-situation-libya-pursuant-0?lang=Arabic>,vu le: 24 /7/2024/10:45h

ت Cour Pénale Internationale, Office of the prosecutor,strategic plan 2023-2025,p 9, voir le site <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2023-08/2023-strategic-plan-icc-v.2-fra.pdf>,vu le: 24 /7/2024/10:50 h

- المركز النرويجي لحقوق الانسان،برنامج الأدوات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية،أوسلو، 27 سبتمبر 2007 متوفر على الموقع،

- المحكمة الجنائية الدولية، جمعية الدول الأطراف، تقرير المكتب عن عملية التخطيط الاستراتيجي للمحكمة الجنائية الدولية-ICC ASP/15/29، 11 نوفمبر 2016.

- United Nations , General Assembly,Report of the Independent Investigative Mechanism for Myanmar, Human Rights Council Forty-fifth session, A/HRC/45/60,

- التقرير السادس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار 1970(2011).

- التقرير السادس والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1593(2005).

- التقرير السابع والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1593(2005).

- التقرير الثامن والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار مجلس الأمن 1593(2005)،

قرارات الأمم المتحدة

- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1970 المؤرخ في 26 فيفري 2011، وثيقة رقم S/ RES/1970 (2011)

- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1593 المؤرخ في 31 ماي 2005، وثيقة رقم: S/RES/1593(2005)

• مواقع الانترنت:

.الهوامش:

- ¹¹ محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص 18.
- ² راجع المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، انظر في ذلك: محمد رضوان، المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني والعدالة الدولية، دون طبعة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص 371.
- ³ السيد أبو عيطة، المحاكمات الجنائية الدولية لرؤساء الدول والحكومات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، القاهرة، 2014، ص 125.
- ⁴ سوسن تمرخان بكة، الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص 89.
- ⁵ محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، المرجع السابق، ص 65-66.
- Politique Générale relative a la complémentarité et a la coopération, Cour Pénale Intenationale, Bureau de⁶ Procureur , Avril 2024, p 12,25 voir le site www.icc-cpi.int/fr, Rapport Annuel du bureau du procureur 2023 ,Cour Penale Internationale, 2023, p 37 ,voir le site www.icc-cpi.int/fr⁷
- Op.Cit , Politique Générale relative a la complémentarité et a la coopération, p 31-33⁸
- آلية التحقيق المستقلة : أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره 2/39، سبتمبر 2018، مسؤولة عن جمع وحفظ⁹ ، بالإضافة إلى إعداد الملفات من أجل تسهيل الإجراءات. وتحليل الأدلة المتعلقة بالجرائم الخطيرة و بكل الانتهاكات التي حدثت منذ تاريخ 2011 United Nations , General Assembly, Report of the Independent Investigative Mechanism for Myanmar, Human Rights Council Forty-fifth session, A/HRC/45/60, 14 September–2 October 2020, p3
- Op.Cit , Politique Générale relative a la complémentarité et a la coopération, p 39-40¹⁰
- ¹¹ أنشأت المحكمة الجنائية الدولية برنامج يضم خدمات قانونية إلكترونية تحت مسمى مشروع الأدوات القانونية ، تتكون من ثلاث مجموعات، الأولى خاصة بالبيانات التي تضم قواعد قانونية للقانون الجنائي، الثانية تضم نسخ موجزة للبيانات أما الثالثة فهي مصفوفة القضايا، فهي عبارة عن مجموعة إجراءات هدفها تعزيز التوثيق ، التحليل التحقيق والمحاكمة. انظر: المركز الترويجي لحقوق الإنسان، برنامج الأدوات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية، أوصلو، 27 سبتمبر 2007.
- Cour Pénale Internationale, Office of the prosecutor, strategic plan 2023-2025, p 9, voir le site <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2023-08/2023-strategic-plan-icc-v.2-fra.pdf> ,¹²
- Op.Cit , Rapport Annuel du bureau du procureur 2023, p 110.¹³
- ¹⁴ محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية ، نشأتها ونظامها الأساسي، مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق الدولية والمحاكم الجنائية الدولية السابقة ، الطبعة الثالثة، مطابع روز اليوسف الجديدة، 2002، ص 463.
- Op.Cit, Office of the prosecutor strategic plan 2023-2025 , p 12¹⁵
- Op.Cit. Rapport Annuel du bureau du procureur 2023¹⁶
- Op.Cit Rapport Annuel du bureau du procureur 2023 , p 17-19.¹⁷
- Op.Cit Office of the prosecutor, strategic plan 2023-2025, p 24.¹⁸
- ¹⁹ المحكمة الجنائية الدولية، جمعية الدول الأطراف، تقرير المكتب عن عملية التخطيط الاستراتيجي للمحكمة الجنائية الدولية-ICC ASP/15/29، 11 نوفمبر 2016، ص 3.
- نصر الدين بوسماحة، المحكمة الجنائية الدولية، شرح اتفاقية روما مادة بمادة، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 61.²⁰
- ²¹ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1970 المؤرخ في 26 فيفري 2011، وثيقة رقم 2011 (S / RES/1970)
- ²² الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 1593 المؤرخ في 31 ماي 2005، وثيقة رقم: (S/RES/1593(2005)

- ²³ الأمم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية: تقدم ملحوظ في التحقيقات بشأن الحالة في ليبيا، 8 نوفمبر 2023، متوفر على الموقع: <https://www.ungeneva.org/ar/news-media/news/2023/11/87259/almhkmt-aljnayyt-aldwlyt-tqdm-mlhwz-fy>
- ²⁴ بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الحالة في ليبيا عملا بالقرار 1970(2011)، 9 نوفمبر 2023 <https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-2023-09-nov-2023/khan-kc-un-security-council-situation-libya-pursuant-0?lang=Arabic>
- ²⁵ Op.Cit. Rapport Annuel du bureau du procureur 2023 ,p 52
- ²⁶ مكتب المدعي العام ، المحكمة الجنائية الدولية ، التقرير السادس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار 1970(2011) ص 9-13
- ²⁷ التقرير السابع والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1593(2005)، ص 16.
- ²⁸ التقرير السادس والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1593(2005)، ص 3-7
- ²⁹ التقرير الثامن والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس الامن 1593(2005)، ص 13-14.
- ³⁰ قرار مجلس الأمن 1593(2005)، المرجع السابق، ص 19.